

222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2013

قال عضو مجلس الأمة المبطل مرشح الدائرة الأولى المحامي نواف الفزيع ان المشهد السياسي في البلاد حالياً ضبابي وملئ بالأخطاء بشكل أضعف الثقة في مؤسسات الدولة. وتحدث في حوار خاص مع «الأنباء» عن رؤيته للمرحلة المقبلة التي يعتبرها اصعب مما مضى لأنها مرحلة عنق الزجاجة، اما ان نخرج من ضباب الأزمة السياسية الحالية وإما ان تستفحل بشكل اخطر مما هي عليه حالياً. الفزيع تمنى استمرار مقاطعة المقاطعين لترك فرصة للوجوه الجديدة للدخول الى المجلس معتبراً ان حكم المحكمة الدستورية حول الصوت الواحد دفع بالمتريدين الى اخذ قرار المشاركة بما يساعد على تحسين اداء المجلس المقبل. وتناول الفزيع برنامج الانتخابي وأطروحاته التي تؤكد ان الكويتي اولى، مدافعاً عن مقولة «لا صوت يعلو على صوت الشعب»، وطارحا العديد من القضايا وفيما يلي التفاصيل:

حاوره: دارين العلي

أكد أن الدائرة الأولى متنوعة الأطياف لكنها تركز على التمسك بالوحدة الوطنية

نواف الفزيع لـ «الأنباء»: شراء الأصوات ظاهرة غير جديدة تدل على ضعف الحكومة.. وسأكون صوت الأغلبية الصامتة

هو المواطن الفقير الذي يبحث عن علاوة أو تحسين وضع أو منزل.

كيف تقرأ خارطة الدائرة الأولى في الانتخابات الحالية من ناحية التمثيل النيابي؟
● الدائرة الأولى دائرة متنوعة الاطياف والفئات والاهواء، لكن عندها تركيز كبير في التمسك بالوحدة الوطنية ولهذه بعينها مخرجات هذه الدائرة سوف تكون احرص الناس على الحفاظ على الوحدة الوطنية كما تمنى أما بالنسبة لا فنحن كما كنا دائماً ابن المستقلين المحافظين وابن الطبقة المستقلة وسادف عن حقوق الطبقة الوسطى الى آخر نفس وعلى الرغم من ان البعض يصف كلامي وطروحاتي بالشعبية فانا اؤكد اني كذلك من الشعب وأمثل الشعب وحرصى على حقوق الشعب.

هناك أطراف

من الحكومة

تستجدي الأصوات

للقوف في وجه

الاستجابات

البلد أنك

من الصراعات

السياسية وتنمى

استقرار البلد

واستمرار المجلس

المقبل

الانتخابات الماضية

أثبتت أن الشعب

الكويتي ليس شعباً

مؤزماً وإنما يريد أن

يعيش بكرامة

ملاحقة المتسببين

في غرامة «الداو»

وتعديل صندوق

المعسرين

واستقلال القضاء

من أولى أولوياتي

في المرحلة المقبلة

وما نظرتك لظاهرة شراء الأصوات فضلاً عن اقامة التشاوريات من قبل بعض القبائل؟
● ظاهرة غير جديدة، ولدي دليل آخر يشير الى الضعف الحكومي كما سبق ان قلنا، فالقانون لم يطبق رغم ان المسألة واضحة لكنها تحتاج الى جدية ويبدو ان غياب الجدية لدى الحكومة كان عن عمد ولكننا نثق بأبناء الشعب الكويتي الذي لا يبيع او يشتري ونحن نؤكد أننا لا نقيس اهل الكويت بالمال وإنما بالكرامة والكرامة في المشاركة من اجل رفعة الرأس لأننا جميعاً مصرينا واحد ويجب الان نبحث الا عن شيء واحد وهو المصلحة الداخلية العليا ومحاربة كل من يستهدف الكويتي في قوته ومعيشته وليس لدينا خطوط حمى سوى الدستور والشعب الكويتي الذي سندافع عنه ابداً وداثماً.

كيف تجد التفاعل الشعبي من قبل الناخبين في الإقبال على الانتخابات المقبلة؟
● الكويتيون لا يملكون خياراً آخر إلا التساؤل والمواجهة وبسبب هذه التطلعات نعتقد ان المشاركة ستكون بنسبة عالية فالمرحلة اليوم معركة بقاء وطن بالصورة التي نراها الأفضل، وأنا أقول لأنباء الشعب انكم مستهدفون بقوتكم ومعيشتكم، وأنتم مستهدفون بشكل كبير لأنكم الحد الفاصل مع من يستولون على قدرات البلد ولذا نقول الكويتي اولى وهذا الكويتي عليه ان يشارك كي يحمي حقوقه في العيش الكريم الذي كفه الدستور.

هل من كلمة أخيرة للناخبين؟
● كويتنا اولى من كل صراعاتنا واختلافاتنا وتكالبتنا على الدفاع عن مصالحنا وفتنتنا وجماعتنا، الكويت ما تخلت عنكم لا تتخلوا عنها في هذه الأوضاع الحرجة والحساسة والدقيقة وصحيح انكم اولى بمقدراتها لذلك فانتهم مطالبون بالدفاع عنها والوقوف الى جانبها حينما تحتاجكم لذلك أقول «لا تخلونها».

والذي كان يمثل نسخة جديدة لقانون قديم مر عليه قرابة نصف قرن، ولجان التحقيق التي لم تنته من اعمالها، لكنها قامت بإداء متميز ولم يسعها الوقت في اكثر من استجواب ابتعد عن الاستهداف الشخصي للوزير وركز على ادائه بشكل عام، اما البرامج المقبلة: قانون زيادة المتقاعدين، قانون بمنحة 2 مليار تعادل جزءاً بسيطاً من المنح التي قدمت عام 2013 لدول كثيرة نريدها لمعالجة الفوائد غير القانونية للبنوك، تعديل اللائحة التنفيذية لصندوق الإسرة، المصادقة على التعديلات الجديدة على صندوق المعسرين، ملاحقة المتسببين في غرامة الداو، قانون استقلال السلطة القضائية.

ما رأيك في مطلب رئيس الوزراء الشعبي حديث سابق لاوانه لسبب بسيط وهو عدم وجود قانون أحزاب وبالتالي اغلبية حزبية داخل البرلمان تهيئ اختيار رئيس وزراء شعبي، اما ما هو مطلوب اليوم بالفعل فهو ليس التفتيز في هذا الأمر بقدر ما يجب ان يفكر كيف نحقق العيش الكريم لأبناء هذا الشعب ولا ننكر فقط في المصلحة الخارجية العليا وابن البلد يئن في الداخل وهو الذي يمثل المصلحة الداخلية العليا فهذا الأمر غير مبرر ابداً لان ما يهزك من الداخل أقوى مما يمكن ان يهزك من الخارج».

ما المطلوب من الحكومة في المرحلة المقبلة وما رؤيتكم للمرحلة المقبلة؟
● المطلوب من الحكومة أولاً ترجمة توجيهات صاحب السمو الأمير على أرض الواقع، والابتعاد عن المحاصصة والترصيات السياسية، والتركيز على مشاريع محددة في مواعيد زمنية محددة لا تزيد على عام، تعطى الانطباع لدى الناس بوجود إنجازات فعلية على أرض الواقع، اما رؤيتي في المرحلة المقبلة فرحلة اصعب مما مضى لأنها مرحلة عنق الزجاجة اما ان نخرج من ضباب الأزمة السياسية الحالية او تستفحل بشكل اخطر بما هو عليه حالياً.

ما تقيمك لإجراءات الحكومة التي تسببت في ابطال مجلسين؟
● شاهدت جديد يضاف الى شواهد اخرى يدل على مدى سوء اختيار الكثير من القبايل في الدولة ممن هم على عاتقهم التصدي لهم الاشكاليات وبمحصلة بند آخر يضاف الى سجل ضعف ثقة الناس بحكومتهم، هذه الحكومة التي يوجد فيها من يحاور ويشاكل في مسألة الرواتب والعلاوات وحقوق المواطن بالمقابل لا يتقبلون منا ان نسألهم عن أموال تصرف هنا وهناك، وهذه الحكومة التي يرى اطراف فيها ان مسألة زيادة علاوة الاولاد الى 25 ديناراً بانها ستؤدي إلى انهيار البلد وستوصل الميزانية الى حد الإفلاس بينما تعطي المنح بالمليارات، وهنا اتساءل هل ما يهدد بالإفلاس



مرشح الدائرة الأولى نواف الفزيع

المالية الا منفذ لهذه الارادة لكن نتعجب فإين كان صوت الوزير كان قاب قوسين أن يصعد منصة الاستجواب على خلفية استجوابنا ونقول له ان كان في المجلس المبطل السابق صوت قد فرق بينك وبين منصة الاستجواب، فتوقع هذه المرة أنك لم تجد صوتاً واحدا يقف معك، حتى ولو سعيت الى استجاء اصوات النواب ما دامت قلت ان لا صوت يعلو صوت حكومتك، وأقول انه على كل ما يتجاوز حدود سلطته التي رسمها الدستور ان يرحل والا يعتقد أنه السيد والأخيرين عبيد وان صوته يعلو عن صوت الشعب فيما كان يحارب كي لا تصرف زيادة او علاوة او بدل ايجار لابناء الشعب.

ما الذي حققتموه من برنامجكم خلال المجلس المبطل على قصر مدته وما أبرز تطلعاتكم وبرامجكم خلال المجلس المقبل؟
● 44 قانوناً تم اصدارها خلال المجلس الماضي من أهمها قانون صندوق الأسرة وقانون هيئة الاتصالات وقانون تحديد الاسعار، انجاز العديد من الاتفاقيات الدولية، قانون التراخيص التجارية الجديد

ما زال أكثرنا ينتظره منذ فترة طويلة من الزمن. هل تخشون من ابطال المجلس المقبل مجدداً في ظل الطعون الكثيرة المقدمة؟

● اعتقد ان البلد انهم من الصراعات السياسية وتنمى ان يستمر المجلس القادم لأن خيشتنا لا على المجلس انما على مستقبل البلد في ظل الأوضاع السابقة، ففي ظل استمرار هذه الحالة من ابطال المجالس وحلها ومن ثم اجراء انتخابات ما يدفع الى الملل من الأوضاع الراهنة، لذلك أكره بأنه علينا ان نشارك في هذه الانتخابات اذا كنا نريد ان ننقذ الوضع العام من حالة التشاؤم التي نعيشها خصوصاً ان الانتخابات الماضية أثبتت ان الشعب الكويتي ليس شعباً مؤزماً ما او يجب التآزيم وإنما يريده ان يعيش ما من حقه ان يعيشه.

لم تكن على توافق مع وزير المالية، كيف تنظر لتصرحه الذي قال فيه لا صوت يعلو على صوت الحكومة؟
● أرى أنه إذا كان يتكلم عن الحكومة لادبها صوت فإن الأمة لها ارادة وما وزير

المجلس من يبيع ويشترى بالحكومة وبالناس وبيدادي مصلحة التجار ويذهبون الى المجلس لخدمة مشاريع او مناقصات وليس لخدمة المواطن.

هل شكل لك عدم مشاركة بعض الأسماء البارزة مثل محمد الصقر مفاجأة؟
● بل كانت مشاركته سوف تكون مفاجأة ونعتقد ان السيد محمد الصقر كان يراهن على وعد حكومي له برئاسة مجلس الأمة ويبدو ان هذا الامر لم يحصل.

لمن ستصوت في الرئاسة: علي الراشد، عبدالله الرومي، ناصر المري؟

● سوف أصوت لمن فيه خير للوطن والمواطن ومن يقول كما قلت في ندوتي الأخيرة «الكويتي اولى» لأنني سأكون صوت الأغلبية الصامتة داخل هذا المجلس، هذه الأغلبية التي تفكر في قوتها وفي تعليم ابنائها في الجامعة وفي إيجاد فرص عمل لذلك سأصوت لمن يرى ان الكويتي اولى بأمواله وخيره ورزق بلده ممن لا يجد فرصة للالتحاق بالجامعة او لإيجاد وظيفة او مسكن

الوضع السياسي في البلاد ضبابي وملئ بالأخطاء بشكل أضعف الثقة في مؤسسات الدولة

المجلس السابق

كان من جهة

التشريع من أروع

ما يكون لكن رقابياً

متوسط الأداء

نشارك في

الانتخابات من أجل

المبدأ وليس من

أجل المناقصات

والمشاريع والرئاسة

كيف تقيم الوضع السياسي في البلاد حالياً؟

● ضبابي وملئ بالأخطاء بشكل أضعف الثقة في مؤسسات الدولة ولكن من المنطقي ان نقول ان هذا بمفرده يتحمله اداء الحكومة بشكل عام.

ما رأيك بمقاطعة الغالبية وإصرارها على عدم المشاركة في الانتخابات؟

● هذه قناعاتهم وتنمى ان يستمروا عليها حتى على أضعف الإيمان يعطون الفرصة لوجود وجوه جديدة كانت محرومة من ان تصل الى مجلس الأمة بسبب هيمنة هؤلاء، اما المشاركة بالنسبة لنا فهي مبدأ فنحن نشارك من اجل الأخر وليس من اجل المناقصات والمشاريع والرئاسة او النظر فيما سيكون الرئيس بل نشارك لنشرع ونستجوب من نجده مقصراً من اجل المواطن وهذا ما يجب ان يكون عليه الخيار العام.

وماذا عن مشاركة القبائل وشخصيات التيار الوطني؟

● حكم المحكمة الدستورية اعطى الثقة لكثير من المتردين وكلما توسعت المشاركة الانتخابية استطعنا ان نتوقع تحسن اداء المجلس القادم كما انه ووفق رؤيتنا نعتقد انه يجب علينا ان نشارك اذا كنا نريد ان ننقذ الوضع العام من حالة التشاؤم التي نعيشها والمشاركة يجب ان تكون ليس لفئة او لطائفة او لمناقصة او مشروع وإنما للمواطن الذي يتكلم عنه الدستور الذي كفل له الحق في العيش الكريم.

كيف تقيم عمل المجلس المبطل؟

● تشريعياً ابداع ما يكون، رقابياً متوسط الاداء وكنا نتمنى ان يكون بنفس الاداء التشريعي المتميز ولكن هناك عدة عوامل ربما حالت دون ذلك ربما قصر مدة المجلس وهنا يجب ان نشير الى عدد من العوائق التي تضعها اللعبة السياسية في طريق الاداء النيابي الجيد وعلى الرغم من اننا نطالب ونضع التشريعات ونراقب ونقدم الاستجابات الا ان هناك اطرافاً في الحكومة تستجدي الاصوات احياناً للوقوف في وجه استجواب وابطاله وللأسف بعض النواب يسايرون الحكومة في ذلك.

البعض يرى ان هذا المجلس كان اداة في يد الحكومة استغنت عنه بانتهاء الحاجة اليه؟

● هذا المجلس كان يتواجد فيه 6 استجابات وقرابة 3 لجان تحقيق خاصة ووزر النقط قدم استقالته على اثر استجوابه بل ان الحكومة كلها قدمت استقالتها على اثر استجواباتنا فكيف نستطيع ان نقول بعد كل هذا ان هذا المجلس كان بيد الحكومة، وهناك من النواب من كانوا في يد الحكومة وليس المجلس ككل ويتحدثون بكثير من الكلام والشعارات فهناك في



مرشح الدائرة الأولى نواف الفزيع في إحدى الجلسات السابقة